تاريخ استقبال المقال:2015/05/15 تاريخ قبول نشر المقال:2015/07/13 تاريخ نشر المقال:2016/09/20

دور الحركات الاحتجاجية في الجزائر

أ. فاطمة بن يحي

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

البريد الإلكتروني:benyahia14009@gmail.com

ملخص:

تعتبر الحركات الاجتماعية شكل من أشكال العمل السياسي الجماعي المنظم من طرف مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يحاولون خلق التغيير الاجتماعي باستعمالهم خطاب يستهدف تغيير الوضع القائم وتحدي سلطة النظام القائم .. كما تبرز هذه الحركات نتيجة لازمة يعرفها المجتمع أو سيعيش تداعياتها.

الإشكال الذي يطرح نفسه : **ما طبيعة هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ومن المسئول عن نشأتها ؟ هل هي تلقائية أم منظمة ؟وهل لها أهداف واضحة ؟ هل ظهرت لتبلور فكر جديد وتسهم في اتساع دوائر انتشاره أم للتأييد الاجتماعي له ؟**

وهل تنظيمها قائم لتلبية مصالح شخصية أم لتغيير وضع سيئ قائم ؟وهل الهدف من وراء قيامها هو التغيير الجذري للواقع أم مجرد خلق الفوضى ؟

تم الاستناد على منهج: تحليلي وصفي ، وظفنا فيه مفهوم "الحركات الاحتجاجية ومدى مساهمتها في خلق التغيير المجتمعي والهدف من وراء قيامها " .

الكلمات المفتاحية : الحركات الاجتماعية –الحركات الاحتجاجية –التأييد الاجتماعي –التغيير– الفوضى .

The goals of Protest Movements In Algeria

Abstract :

Social movements are considered as one form of the collective organized political activity of those group who try to create a social changing by the use of a speech which aims to change the current position . These movements show a necessary result which is known by the society and which also affect it . The problem which arises is what nature of these social protest movements and how was it established? Is it automatic or organized and has is concrete aims ? Does it emerge to make up a new thinking and contributes to widen its spread or to socially support it? Is it established for a personnel profit ?or to change a bad current position and is it really created for a radical changing or just for making anarchy?

The method used is the descriptive analytical one, in which we manipulated the concept of Protest Movement and to what extent it contributes in the radical social changing and the hidden aim of its establishment .

Key words: Social Movement- Protest Movement -Social Support- Change- Chaos

مقدمــة:

تعتبر الحركات الاجتماعية من الجهود المنظمة المبذولة من طرف مجموعة من المواطنين من أجل تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية المثلى التي تؤمن بها الحركة ، فمفهوم "الحركة الاجتماعية" باعتباره شكل من أشكال العمل السياسي الجماعي فإنها تعني القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما أو الوصول إلى هدف معين ، كما أنها تحمل اتجاه عام للتغيير و مبرمجة من طرف مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يندرجون تحت بناء وتنظيم وقيادة وتفكير مشترك ، إيديولوجية واحدة بمحاولتهم القصدية لخلق التغيير الاجتماعي باستعمالهم خطاب يستهدف تغيير الوضع القائم وتحدي سلطة النظام القائم، كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية والقدرة على التأثير وإحداث التغيير .

وهناك عدة تصنيفات للحركات الاجتماعية فهناك حركات ريفية وأخرى حضرية أو حركات قومية وأخرى عالمية، وغير ذلك من التصنيفات التي تستند إلى أسس فئوية أو عرقية، كما تظهر هذه الحركات خصوصا نتيجة لازمة يعرفها المجتمع أو سيعيش تداعياتها الإشكال الذي يطرح نفسه : **ما طبيعة هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ومن المسئول عن نشأتها ؟ هل هي تلقائية أم منظمة ؟وهل لها أهداف واضحة ؟هل ظهرت لتبلور فكر جديد وتسهم في اتساع دوائر انتشاره أم للتأييد الاجتماعي له ؟ وهل تنظيمها قائم لتلبية مصالح شخصية أم لتغيير وضع سيئ قائم ؟وهل الهدف من وراء قيامها هو التغيير الجذري للواقع أم مجرد خلق الفوضى ؟**

إن أهم من تناول موضوع الحركات الاجتماعية **عالم الاجتماع الفرنسي ألان توران** الذي يبني دفاعه عن مفهوم الحركة الاجتماعية على أساس موقفه النقدي الرافض لفكر ما بعد الحداثة **postmodernism**.[1]

الذي أعلن انتهاءها لصالح النسبية وتفضيلا لمفهوم الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام التي تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض المستمر وليس الحركات الواسعة الإيد يولوجية، فقد انصب نقد **تورين** على ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني الذي وصلت إليه المجتمعات الحديثة عبر نضالات مريرة على مدى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والذي يقوم بالأساس على السعي لبناء إجماع رشيد .

كما يرى كل من **ريمون بودون** و**فرانسوا بوريكو** أن الحركات الاجتماعية تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة، وتسهم هذه الحركات في عملية التغيير وتجاوز الأزمة.

في حين يرى **تشارلز تلى** أن الحركة الاجتماعية ما هي إلا سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وبين أشخاص ينوبون عن القاعدة الشعبية يفتقدون إلى تمثيل رسمي وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد[2].

أنواع الحركات الاجتماعية :

يصنف البعض من الباحثين الحركات الاجتماعية إلى صنفين فهناك :

- حركات تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها.
- وحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق

كما يتحفظ كل من **بودون** و **بوريكو** على هذا التمييز، فالمواجهة بين مفهوم نفعي وآخر مثالي للحركة الاجتماعية بالنسبة لهما هي مواجهة خادعة حيث أن المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية في آن واحد. وفضلا عن ذلك فإن الحركات الموجهة نحو القيم لا تشكل كلا متجانسا، فالإرهاب "الروسي" كان حركة اجتماعية على غرار المقاومة السلمية لغاندي، وإن كان الأول يلجأ إلى العنف، والثاني يجعل من تنكره للعنف أحد مبادئه الأساسية. ومع ذلك يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات الموجهة نحو القيم، وهي أنها المكان الراجح لليقين الذاتي حسب تعبير ماكس فيبر.

أما **الفكر الماركسي** فنجده في عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية وهي (العمالية، الطلابية، الفلاحية، النسائية والثقافية)، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هي التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج، كما أنها أكثر القوى الاجتماعية تخلفا فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها ،**فماركس** يرى بأنها حركة مستقلة ذات وعي ذاتي تسعى وراء مصالح مادية .

أما **سكوت** يرى على أنها فاعل اجتماعي ينشأ بين أفراد لهم مصالح عامة ويدركون هوية خاصة لهم، وبالتالي فهي كل العناصر الجماعية والاستقلالية، ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات اجتماعية متجانسة أو متطابقة تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة شرعية تعتمد على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولا واسعا من خلال تعبئة الجماهير وتسعى إلى تحسين مواقع الفئة الاجتماعية، وهي تسعى أيضا للتأثير في بناء القوى الاجتماعية من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي، ولكنها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية.

إن الهدف من وراء ظهور الحركات الاجتماعية وتواجدها وتحركاتها في كل أنحاء العالم القيام بدور حاسم في صياغة مشروعات لبناء إستراتيجية سياسية موجهة للمواطنين . فمعظم الحركات الاجتماعية تميزت بأنها تظهر في شكل وتيرة متسارعة قوامها جماهير مهمشة في مواجهة حكم متعسف وإفقار عام. أما فيما يخص الجزائر قد عرفت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في منذ الثمانينات والتي اختلفت أشكالها من (اقتصادية، سياسية ودينية) ومرت بعدة مراحل من التأطير والقوة حيث تشترك في عدة خصائص تميزها مثل: دور الشباب الرئيسي فيها وتمركزها في المدن الكبرى وأحيائها الشعبية على وجه التحديد، كما هو الحال بالنسبة لضعف تنظيمها و جذريتها الكبيرة في نقد الأوضاع السائدة من خلال نظرة

شمولية وحتى محتواها الأخلاقي القيمي في النقد، دون نسيان دور القاعدة الأساسي داخلها على حساب "القيادات "، كما هو حال سرعة ظهورها وخمودها مما يجعلنا أمام حالة حركة اجتماعية "شبه خام ".

لقد تميزت هذه الحركات الاجتماعية بكونها المحرك السياسي الفعلي لجزائر الثمانينات والتسعينات والتي قادها قادة من الشباب و التي كانت عمليا المحرك الفعلي داخل هذه الحركات، ومن خلال قراءتها لما حصل في ذات صيف من 1962 بعد استقلال البلاد مباشرة، أي عندما كان سن الأغلبية من هؤلاء الشباب بعض الأشهر أو ربما لم يولدوا بعد مع العلم أننا لا نتحدث هنا عن مفهوم الجيل البيولوجي الذي قد يختلف عن الجيل التاريخي الذي يتميز بنفس القراءة التاريخية ونفس التعامل مع الحدث من جراء معايشة نفس الأحداث التاريخية التي تميزه كجيل تعرض لنفس التنشئة الاجتماعية . حيث يشخص كارل منهايم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية وخاصة صيف 1962 بالأسطورة باعتبار أن الشاهد الأساسي لهذا الحدث هو الأب وجيله الذي تحول إلى أول الضحايا والمتهمين من قبل هذه القراءة الأسطورية التي يقوم بها المستمع الابن وجيله.

حيث يرى أن محتوى هذه الأسطورة له علاقة بما حصل من تحولات ترقيات، استفادات، مادية ومعنوية رمزية سريعة وعميقة للكثير من الجزائريين الريفيين في الغالب والذين استفادوا منها بعد الاستقلال مباشرة بعد دخولهم الجماعي والسريع للمدن التي غادرها سكانها الأوروبيين قبيل الاستقلال (حوالي مليون ساكن أوروبي غادر الجزائر مباشرة بعد إمضاء اتفاقيات" إيفيان" ووقف إطلاق النار في مارس 1962 بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا في وضع تميز بعنف كبير لجأ إليه غلاة المعمرين من خلال المنظمة العسكرية السرية – OAS لعرقلة الاتفاقية) ،هذه الهجرة الكثيفة والسريعة التي منحت هذا الطابع الريفي شبه الدائم للمدن الجزائرية وعلى رأسها العاصمة التي تعرضت إلى هجرة واسعة من قبل أبناء المناطق الريفية الفقيرة و الأكثر محافظة، كأبناء منطقة القبائل والهضاب العليا الوسطى والشرقية وحتى سكان جبال الشمال القسنطيني الذين عانوا من ويلات حرب التحرير (3)

كما استولى الكثير من المهاجرين الجدد إلى المدن الكبرى على فيلات فاخرة في حين "تواضع " الأخر للاستيلاء على شقة أو أكثر في حي راقي، في حين أن البعض فضل الاستيلاء على الورشة وحتى المصنع الصغير الذي كان يشتغل فيه عاملا بسيطا بعد عملية شراء وتنازل شكلية من المالك الأوروبي الذي كان يشتغل عنده كأجير. تم تحويل الملكية الواسع والسريع هذا رغم التحذيرات الكثيرة التي واجهت بها السلطات الوطنية الجديدة هذه العمليات. في الوقت الذي اكتفي فيه البعض بمحل تجاري تواضعا منه وخوفا، اختار الآخرين أن تكون استفادتهم من نوع آخر، لأنهم فضلوا الاستفادة من خلال الحصول على مواقع اجتماعية داخل "هياكل الدولة الشاغرة "ربما زيادة على الاستفادة العقارية، فتحول الشرطي البسيط إلى محافظ شرطة، والعامل البسيط إلى مدير وصولا إلى المناصب العليا في مختلف القطاعات، وهي حالة بعض الفئات ذات التعليم البسيط الذي لا يتعدى في الغالب السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية.

إن ما يهمنا في هذه النقطة هو كل ما يتعلق بالصورة التي التصقت في ذهن الأجيال التي عايشت هذه الفترة وكيف قامت بنقل هذه الأحداث و الصورة إلى الأجيال اللاحقة وكيف وظفت هذه الصور من قبل هذه الأجيال الصغيرة على شكل أسطورة سياسية ثلاثين سنة بعد ذلك كانت لها نتائج عملية مباشرة على شكل

مواقف وسلوكيات فردية وجماعية تميز جيل كامل في مجالات مختلفة سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية في علاقاته مع أجيال أخرى أكبر منه سنا، ومع مؤسسات مختلفة تأتي على رأسها الدولة الوطنية، مؤسساتها ورموزها، نفس الشيء الذي طال حتى الفكرة السياسية الوطنية والأجيال التي ارتبطت بها أو دافعت عنها، كالمجاهدين و أبناء الشهداء، ناهيك عن الفئات المثقفة"كالصحفيين والمثقفين بصفة عامة " التي بدت قريبة من الدولة الوطنية الفاقدة للشرعية .

فالخلاصة التي خرجت بها هذه الأجيال اللاحقة وهي التي تكون أغلبية المجتمع أن كل هذه التحولات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال وأدت إلى استفادة البعض دون الآخر، فاقدة لكل شرعية خاصة من وجهة نظر أبناء الطبقات الشعبية التي لم تستفد من هذه الانقلابات السريعة، مما جعلها في وضعية معارضة دائمة ليس للمؤسسات السياسية بنت تحالفات وميزان القوى الآني للأجيال، النخب والرموز ابتداء من الأب الذي يتهم بطريقة مباشرة في الغالب انه إنسان فاشل لم يعرف كيفية الاستفادة من الأوضاع "الثورية" التي عاشها ،و قد يصل لدرجة حرمانه حتى من التدخل في شؤون العائلة واحتلال مكانته الفعلية والرمزية المعروفة في الأسرة التقليدية الجزائرية حيث أصبح التعامل مع إناث العائلة بصفة عامة المعركة الأولى التي خاضها الابن ضد الأب المتهم بعدم معرفته بالوسط الجديد الذي تعيش فيه العائلة "المدينة" التي هاجرت إليها العائلة ريفية الأصل ، فالبنت من هذه الزاوية تتحول إلى أول معركة بين الابن والأب لخلق ميزان قوى جديد داخل الفضاء الخاص العائلة قبل الخروج إلى الفضاء العام من خلال الحركة الاجتماعية. ليكون تحجب البنت ومراقبة خروجها ودخولها أول معركة يكسبها الابن ضد هذا الأب "الفاشل" الذي لاحق له في استعمال سلطاته الأبوية داخل هذه المدينة التي فشل فيها في احتلال مواقع اجتماعية مهمة كما فعل الكثيرين من أفراد العائلة.

هذا الاتجاه والموقف من الأب الذي دعمه التيار السياسي الديني الجذري وأوصله إلى مداه الأقصى من خلال إضفاء طابع ديني وقيمي عام عليه، لم يكن يملكه في البداية و تم التشكيك حتى في مدى وشكل تدينه وطقوسه الدينية المعروفة تقليديا ليحتل الأخ المناضل السياسي المكانة الرمزية للأب خارج وداخل المنزل في علاقاته مع الإناث من أفراد العائلة تحديدا والأخوات على وجه الخصوص، مكانة احتلها الأخ بعد المطالعات الدينية الموجهة و السطحية ضمن هذا الجو الثقافي الديني الذي عرفته الجزائر ابتداء من الثمانينات والمتميز أساسا ببداية ظهور شروخ قوية على المشروع الوطني الذي تبنته الجزائر . في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبروز التيارات المحافظة وطنيا ودوليا.

وقبل إعادة النظر في الوضع الذي تعرضت له مكانة الأب وقبل دخول هذه المعارضة إلى المنزل لتأخذ ذلك التوجه الأخلاقي السلوكي الموجه ضد المرأة في الغالب والذي يسلط على الأخت خاصة إذا كانت متعلمة و تشتغل خارج المنزل، لابد من التذكير بالموقف من الدولة كمؤسسات وخطاب ورموز. فقد عبر هذا الأخ من خلال عدة أشكال نقدية غلب عليها الطابع الفردي في البداية قبل التحول إلى الجماعية والتي لم يكن المسجد هو مجال التعبير الأساسي لها في البداية بالضرورة، فقد مرت بالشارع والملعب وغيرها من الفضاءات الأخرى في نفس الفترة التي بدأت فيه علامات الإعياء على هذه الدولة الوطنية ومؤسساتها من جهة أداء مهامها الاقتصادية التوزيعية على وجه التحديد إزاء الفئات الأكثر هشاشة اقتصادية والتي تأتي

على رأسها المدرسة التي بدأت في التوقف عن أداء أدوارها الاجتماعية المعروفة والتي قامت بها بقوة في العقدين الأولين من الاستقلال كوسيلة ترقية اجتماعية بالنسبة للكثير من الفئات الاجتماعية الشعبية التي لا تتوفر على قنوات ترقية اجتماعية بديلة أخرى، دون إهمال المؤسسة الاقتصادية العمومية التي كانت الدعامة الاقتصادية الأساسية للمشروع الاقتصادي الوطني والتي عرفت نفس التخبط في أداء مهامها التقليدية كمكان للتوزيع [4].

وفي نفس الفترة تحديدا بدأت فيه الكثير من علامات الثراء والتمايز في البروز على فئات اجتماعية أخرى في بداية الثمانينات من جراء التحولات السياسية الجديدة في الجزائر التي حثت في خطابها السياسي الجديد على الاعتراف بالفروق الاجتماعية الاقتصادية بل والتعبير عنها بأشكال لم تخلوا من جانب افتزازي من وجهة نظر الثقافة السياسية الشعبوية السائدة حتى الآن والمعتمدة أساسا على فكرة التجانس والمساواة ورفض الفروق الاجتماعية والاقتصادية، التشريح السوسيو السياسي الذي قامت به هذه الأجيال الشابة لهذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية لم يكن بعيد عما حصل في صيف 1962 أو ما استنتجته من قراءتها الأسطورية له على الأقل، ثلاثين سنة بعد ذلك، فكل هذه المواقع الاجتماعية، خاصة تلك الايجابية التي احتملها البعض بعيدة عن كل شرعية لأنها تمت في جو يتسم بالمغالطة والسرعة ربما ومن دون الاتفاق حول مقاييس واضحة ومقبولة مما جعل البعض فقط يستفيد منها، من دون وجه حق وعلى حساب الآخر الأنا فهي ترقيات ، إستفادات غير مقبولة بل وغير شرعية و بالتالي لابد من إعادة النظر فيها في أول فرصة، ويتم التعبير عن ذلك بعدة طرق وأشكال، أعطاها التيار الديني في نهاية الثمانينات شرعية وقدسية لم تكن تحلم بها .

ساهمت الممارسات السياسية الفردية والجماعية التي تزامنت مع بروز عدة خطابات سياسية أخلاقية ذات منحى شعبوي واضح في إعطاء شرعية كبيرة للكثير من الممارسات المطلبية ذات العلاقة بالمستوى الاقتصادي، نذكر على سبيل المثال : عمليات الاقتحام التي تعرضت لها الكثير من الأحياء السكنية الحديثة في بداية الثمانينات، وقبل توزيعها الرسمي من قبل مواطنين يشكون من أزمة السكن دون أن تستطيع السلطات في بداية الأمر من إعادة إخراجهم لدرجة أن هذه الحركات الاحتجاجية خلال هذه العقود ساهمت في تشكيل وعي جيلي كانت هذه القراءة القاعدة الأساسية له وهذه الحركات الاحتجاجية مجال جربته الأساسية وشهادة انتمائه السياسي المتسم بعدة صفات لعلى أهمها معاداته للدولة الوطنية رموزها وسياساتها(5).

لم تكتف هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بالجوانب المادية والاقتصادية فقط بل كانت تهدف في الكثير من الأحيان إلى المطالبة بإعادة النظر في المواقع الاجتماعية المحتلة في الظروف والشروط التي تكلمنا عنها وكل الرموز المرتبطة بها، بعد أن طورت فكرا معاديا للتمايز الاجتماعي بين الجزائريين يصل في بعض الأحيان إلى رفض التنافس حتى في أشكاله البسيطة والعادية الموجودة والمطلوبة في كل مجتمع مهما كانت بساطته الذين يفترض فيهم أنهم كانوا كلهم فقراء قبل الاستقلال وحتى أميين مما يجعل كل تمايز حصل بعد ذلك مرفوضا ومشكوكا فيه ولا يمكن تفسيره إلا بما حصل بعد الاستقلال وبطريقة غير

شرعية .

كما وصل الأمر بالنسبة للحركات الاجتماعية شبه المنظمة إلى المطالبة برحيل الآلاف من المسيرين لقطاع العمومي تحديدا كما قامت بذلك أجزاء من الحركة العمالية في بداية التسعينات ، نفس المصير تعرض له الكثير من ممثلي السلطة على المستوى المحلي المنتخبين منهم والمعينين (رؤساء البلديات و الدوائر وحتى الولاة ومختلف ممثلي السلطة السياسية المركزية) . كان ذلك واضحا أثناء الحملة الانتخابية التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمناسبة انتخابات 1991 كل هذا قبل أن يعطي التيار الديني بعد ذلك أبعادا وطنية واسعة، معمما هذه الممارسات مانحا إياها بعدا سياسيا ،دينيا وأخلاقيا إضافيين، فهدد الإطارات المسيرة بالترحيل والنفي خارج البلاد وطلب من الجزائريين التفكير جديا في تغيير سلوكياتهم المتعلقة باللباس والأكل والكلام (لا ننسى المشكل اللغوي في الجزائر أين يتعامل الإطار المسير والنخب عموما باللغة الفرنسية حتى الآن) حتى تقترب أكثر من المقاييس الإسلامية ذات المحتوى الشعبي ، ليصل الوضع في نهاية الأمر إلى الاغتيال الذي ركز فيه على كل أشكال الاختلاف والفئات المرتبطة بالدولة الذي نزع عنها التيار الديني كل شرعية مشككا حتى في وطنيتها من قبل محتوى ديني سياسي غير متجانس دائما وبحجج مختلفة ، فمرة بحجة أنها خانت ما استشهد من أجله المجاهدون الذين تحولوا لاحقا إلى هدف للاغتيالات بحجة دفاعهم عن الدولة أو لأنهم استفادوا كغيرهم من توزيع المغانم بعد 1962،[6] ومرات عديدة لأنها انطلقت انطلاقة خاطئة بتبنيها لقيم وشعارات غير إسلامية كالاشتراكية وغيرها أو لأنها كانت مصدر كل الشرور التي عرفها المجتمع الجزائري "كالحقرة" والتمايز وتشجيع الفجور والسلوكيات الغير أخلاقية خاصة تلك المرتبطة بالمرأة والسلوكيات الفردية عموما.

إن الأفكار التي تبنتها هذه الحركات الاجتماعية في مختلف مراحلها وأشكالها فرضت الرؤية الانقلابية المرتبطة بالعنف في الكثير من الأحيان (نحطم ونكسر كل شيء لنبني من جديد على أسس أخرى غير تلك التي كونت الانطلاقة في 1962)، من هنا نفهم الطابع المتسرع والغير ناضج لهذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، كما نفهم نفور هذه الفئات الشابة المتبنية لهذه الرؤية الأسطورية من كل عمل منظم طويل المدى كالعمل الحزبي أو النقابي أو الجمعوي الذي أعطاه هذا الجيل بعدا دينيا أو نقابيا مطلبيا واضحا في حالة القبول به كإطار عمل، لأن الشائع لدى هذه الفئات هو الحذر من المرجعيات الفكرية التي تبنت مفهوم المجتمع المدني الذي استغلته على العكس وقبلت به الفئات البرجوازية الصغيرة الحضرية (المدينية) في إطار التحولات التي يعرفها النظام السياسي الجزائري.

إن التحولات السريعة في سلوكيات هذه الفئات الشابة ليس في المجال السياسي فقط بل حتى في الميادين اليومية و السلوكية (استهلاك الخمور، عدم مراعاة العبادات، أنماط الاستهلاك الأخرى كاللباس و السيارة ...الخ) خاصة بعد المأزق الذي وصلته الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر في نهاية التسعينات على وجه الخصوص. هذا الشاب الذي كان عشر سنوات فقط قبل ذلك الثمانينات موغل في سلفية فكرية وسلوكية حاول فرضها على الجميع وبالقوة في الكثير من الأحيان في الأوساط "الحضرية " التي يعيش فيها مركزا على خطاب قيمي أخلاقي في انتقاده للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية من خلال نظرة

شمولية تتميز بالكثير من المغالاة ، فقراءته لما حدث ذات صيف أكدت له أن التشبث بالأخلاق واحترام القانون، ليس من شروط النجاح الفردي الذي تحول إلى هدف استراتيجي بل بالعكس تماما فحفظ الدرس جيدا ولن ينساه لا في معاملاته الخاصة و لا العامة حتى لا يكون مصيره كمصير الأب الفاشل [7].

كما يمكننا تقديم تشريح سوسيولوجي للحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في **يناير 2011**، والتي تميزت ببعض الخصوصيات مع أنها أعادت إنتاج كثير مما عُرفت به الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في البلاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد كررت هذه الحركات نفسها، ولا سيما في استمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين عنها. كما أن دور شباب الأحياء الشعبية في الحركات الاحتجاجية الأخيرة تجدد كفاعل رئيسي فيها ومبادر إليها، مثلما تجدد لجوء المحتجين إلى أشكال عنف تعبيرية لم تتجاوز المرحلة الرمزية، على الرغم مما تتسم به الثقافة السياسية الشعبية في الجزائر تقليديا من "راديكالية" ليست مرادفة للعنف دائما.

حيث ميز هذا الركود أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة ، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية والتخبط في الأداء الاقتصادي . بيد أن فهم الخصائص التي اتسمت بها الحركات الاحتجاجية في الجزائر لا يتأتى من دون العودة إلى المستويات الثقافية والفكرية المرتبطة بمكانة النخب الثقافية والسياسية الجزائرية و أدوراها، والمتسم أداؤها تاريخيا بالشلل وعدم الفاعلية في كثير من الأحيان، نتيجة ارتباطها بالمنطق الانقسامي الذي تكونت على أساسه، في مجتمع عانى طويلا ظاهرة استعماريةاستيطانية.

كما شهدت الجزائر خلال فترة الثمانينات الكثير من الحركات الاجتماعية الشعبية شكّلت سلسلة من الحراك الاجتماعي الذي تحول إلى سمة مميزة للمجتمع الجزائري [8]، فقد عاشت أحداثها مدن جزائرية عدة (وهران في 1982 والجزائر العاصمة في 1985، و سطيف في 1986، وغيرها) وضمن هذا السياق مثّلت أحداث أكتوبر 1988 التي انطلقت من الجزائر العاصمة، لتتسع إلى المدن الأخرى في مختلف مناطق البلاد، علامة فارزة في قوة تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية، Sid Ahmed Semiane : dir, **Octobre ils parlent**, (Alger: éd. Le Matin, 1998) وكانت نتيجتها دخول البلاد مرحلة التعددية السياسية وإصدار دستور جديد اعترف بحق تأليف الأحزاب وحق الإضراب وتكوين النقابات، وحق إصدار الصحف... إلخ. هذا الدستور الجديد مهد لإجراء أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر(1991/1990)، والتي أُلغيت نتائجها مباشرة بعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهو ما شكّل الشرارة التي أدخلت البلاد في مرحلة عنف وعدم استقرار.

كما يجدر بنا للإشارة في هذا الصدد إلى الحركات الدينية التي تمثل نوع من الحركات الاجتماعية، وإن كانت تتميز عن غيرها بكونها تمتلك مطلقات ومراجع كونية، مثل الحركات الإسلامية التي تمتلك "مطلقات" عقيدية وإيمانية تجعل المنتمين إليها مستعدين للموت في سبيلها، كما أن لديها مرجعية متجاوزة للواقع المادي وتفسيراته الوضعية؛ حيث تسمو رسالتها فوق الفوارق بين التجمعات الطبقية و الإثنيات العرقية، واللون والجنس؛ ولذلك نجد أن خطاب هذه الحركات يتجه إلى الناس أجمعين دون تمييز وتتسم أهدافها

بالشمول والكلية مثل هدف "تغيير الحياة" و"تجديد الأخلاق" و"إصلاح المجتمع والقضاء على الفساد" و"إقامة حكم الله في أرضه ".

إن التأييد الشعبي الذي حظيت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي أهلها للفوز ب 188 مقعد في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991 وعلى اثر هذا الفوز تخوفت الكثير من الجمعيات والأحزاب السياسي (9) ومن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ووصولها إلى السلطة وقيام دولة إسلامية ولذلك قامت بعض الجمعيات برفض هذا الاحتمال ما أدى إلى صراع سياسي استوجب تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي ثم قامت الدولة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والصحف والنقابات الموالية لها كما منعت الجمعيات بان تسمى بأسماء إسلامية ونتيجة لذلك دخلت الجزائر في دوامة سببتها الحرب أهلية و أزمة أمنية خطيرة أثرت بشكل سببي على مختلف الحركات الجمعوية والتي وجدت نفسها بين المطرقة والسندان ،بين الجماعات الإرهابية التي كانت تستهدف المثقفين وبين الدولة التي قلصت هامش الحريات بسبب دخول الدولة حالة الطوارئ إضافة إلى الأزمة الاقتصادية تزامن عمليات إعادة الهيكلة ببدء العمليات التخريبية للجماعات المسلحة حيث خسرت الجزائر ما بين 1993 و 1997 حوالي مليوني دولار أمريكي في قطاع الصناعة ولذلك تفاقمت الأزمة الاقتصادية وازدادت الأسعار بشكل كبير وخاصة في قطاع المواصلات بنسبة 40% إضافة إلى الأزمة الاقتصادية .

إضافة إلى ذلك يؤكد بعض علماء الاجتماع من ذوي النزعة النقدية على أن المكون الديني حاضر في جميع الحركات الاجتماعية وليس في الديني منها فحسب، فحتى أولئك الذين يتصرفون على أنهم مجموعات ضغط في خدمة مصالح ضيقة جدا نجدهم يستدعون قيما مقدسة وفي رأي ر. **بودون وف. بوريكو** أن هذا هو ما توحي به الحركة العمالية في الديمقراطية التعددية للغرب الصناعي؛ حيث تقوم النقابات بالطريقة الأكثر واقعية بالدفاع عن مصالح فئوية ساعية إلى المحافظة في الوقت نفسه على الصلة بين إستراتيجية النقابة المهنية هذه وبين تراث من المساواة والأخوة الشاملة و لعل هذا هو ما يفسر لنا لماذا اتسم تاريخيا عدد مهم من الحركات الاجتماعية بالطوباوية – المثالية (والأمثلة على ذلك كثيرة منها: الحركة الاشتراكية، والحركات الوطنية).

إن ما يمكن تأكيده أن مفهوم الحركة الاجتماعية لا يزال ينبض بالحياة بالرغم من التراجع الذي أصابه بفعل صعود موجة المد الأخيرة لمفهوم المجتمع المدني الوطني والعالمي. ومن الأمثلة على ذلك أن عددا من الجماعات والتنظيمات التي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية بهدف مناهضة العولمة ومناطحة "النيوليبرالية" أصرت على تسمية نفسها باسم الحركات الاجتماعية، وتصدر بياناتها تحت هذا الاسم، ومنها مثلا: "نداء الحركات الاجتماعية" **بورتو ألجيري 2003 ومومباي 2004** " ضد الليبرالية الجديدة والحرب ومن أجل السلام والعدالة الاجتماعية.

والخلاصة هي أن الحركة الاجتماعية تتشكل حول مبادئ و"مصالح معينة" بهدف الدفاع عنها، أو للسعي من أجل تحقيقها، وتشمل كلمة "المصالح" هنا الجوانب المادية الملموسة والجوانب الأخلاقية والمعنوية و القيمية.

سياقات تطور وتنامي الحركات الاجتماعية:

تنشأ الحركات الاجتماعية في السياق التاريخي العام (الاجتماعي والسياسي)وخاصة في ظل سياق "الأزمة"، ومن أهم عناصر هذه الأزمة التي شكلت المناخ العام لظهور تلك الحركات العوامل الآتية:

أزمة الديمقراطية:

إن تعثر الدولة في أداء مهامها وتدخلها المتزايد في السيطرة على كل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدعيم قوتها وتوسعها على حساب المجتمع المدني يسهم في نشوء حركات اجتماعية لمواجهة كل أجهزة الدولة ، وهو ما يتزامن عادة مع تلاشي دور الأحزاب السياسية كمنظمات للتعبئة والتمثيل الشعبي، وعندما تندمج الأحزاب السياسية مع النظام وتعمل في سياق النطاق الحكومي لإرضاء رغبة السلطة أو رهبة منها ، وتأخذ شكل الأجهزة الملحقة بالدولة، ومن ثم تفشل الأحزاب في أداء وظيفتها الطبيعية في الرقابة وتقديم سياسات بديلة؛ ، ولا تركز عليها في برامجها وحملاتها الانتخابية.

حيث أصبح دور الأحزاب أكثر ميلا إلى إضفاء الشرعية على الدولة، وفي أكثر من مناسبة بدت الهوية الأيديولوجية لهذه الأحزاب باهتة؛ إذ طغت نفعيتها على أيديولوجيتها، وتمثلت هذه البراجماتية في التزام الأحزاب المحافظة على الاستقرار المؤسسي. و أكبر دليل على ذلك الانخفاض الملحوظ في المشاركة بالانتخابات العامة في الدول الغربية عموما وفقدان الثقة بالسياسيين خصوصا.

وتنشط الحركات الاجتماعية في ظل هذا العجز لتقوم بمهمة تمثيل المصالح وتقديم خطط بديلة والدفع باتجاه التغيير من خارج النظام، ولتمثل قوة ضاغطة تفرض على الدولة تعديل سياساتها وتطوير أدائها. و هي تضم مجموعة كبيرة من المواطنين خاصة أولئك البعيدين عن مراكز القوة للدفاع عن حقوقهم المدنية من الناحية الفعلية. ومع اتساع ظاهرة العازفين عادة عن التصويت وقد ينضمون للحركات تطلعا لتحقق وقد يكون الضغط سلميا، كما قد يؤدي لظهور أعمال الشغب والتمرد.

كما أن اختلال التوازن النظري والعملي بين "الدولة، السوق والمجتمع المدني" أكبر دليل على ما سبق ذكره على أزمة الديمقراطية داخل أجهزة الدولة ؛ فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة ولكنها في الواقع مسيطرة على مختلف الأوضاع من خلال الأوامر التكنوقراطية، واستحواذ القدرات الشعبية ولكن سرعان ما تبدأ هذه التركيبة في مواجهة مشاكل الركود والضغوط الاجتماعية الكثيفة فيتآكل النموذج الإدماجي ويحتدم الصراع من جديد.

كذلك تفشي ظاهرة الرشوة الاجتماعية والاقتصادية والمحسوبية والتفكك الاجتماعي بشكل واضح وكبير في المجتمع الجزائري والتي للأسف تربت عليه بفعل النظام الاقتصادي الذي تحركه الندرة وحالة الاستقرار [10].

إن حالة الاحتقان الاقتصادي الذي أخذ مظاهر متعددة: مثل ضعف معدلات النمو، وعدم استقرار العملة والأزمات المالية الحادة وتصدع دولة الرفاهة بصفة عامة، بل والانقلاب عليها بشكل واضح وتقليل فرص العمل وزيادة حدة البطالة، كل ذلك أدى لنمو وازدهار الحركات الاجتماعية الاحتجاجية.كل هذا أدى إلى خلق فجوة بين المجال السياسي والاجتماعي كما أحدث غلبة الطابع السياسي على الاجتماعي وعلى حد

تعبير **ألان تورين** "كأن الحياة الاجتماعية لم تَعُد سوى إطار للمنظومة السياسية" ، لذا تريد هذه الحركات تحقيق المزج بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتساهم بأفكارها في توسيع النشاط السياسي ليشمل جوانب أخرى غير الصراع على السلطة، ومن ثَم فهي تقدم بديلا جديدا في كيفية ممارسة السياسة، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليها اسم "**الهيمنة الصاعدة**".

خـاتمــة:

إن الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز بأنها لا تسعى لامتلاك مؤسسات السلطة، ولا تزاحم الأحزاب السياسية في مجال نشاطها، فقط هي تأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية، على المستويات المحلية والقومية في بلدانها، وعلى المستوى العالمي بالنسبة للحركات التي تنزع نحو هذا الاتجاه، وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار وتحقيق مكاسب جماهيرية على مستوى أو أكثر من تلك المستويات. كما أنها تمارس الديمقراطية بمعناها شبه المباشر عن طريق أصغر الوحدات الاجتماعية الممكنة (مثل: الأسرة – المدرسة – الحي... إلخ ، ربما أكثر مما تفعله المؤسسات التقليدية (الأحزاب – النقابات).

كما أنها تمثل الفاعل الاجتماعي الذي ينشأ بين أفراد لهم مصالح عامة ويدركون هوية خاصة لهم، ومن ثمة فهي كل العناصر الجماعية والاستقلالية، ومستوى الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات اجتماعية متجانسة أو متطابقة تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة شرعية تعتمد على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات قبولا واسعا من خلال تعبئة الجماهير وتسعى إلى تحسين مواقع الفئة الاجتماعية، وهي تسعى أيضا للتأثير في بناء القوى الاجتماعية من خلال التوافق أو الصراع الاجتماعي، ولكنها لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امتلاك المؤسسات السياسية التقليدية. بل أن فعاليات الحركات الاجتماعية تسهم في الاتجاه نحو الانفتاح والمشاركة في صنع السياسات في مواجهة النموذج التقليدي بتراتبيته المحكمة وقيادته الحازمة وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية (منظمات – اتحادات..... إلخ)، وتنظيم المظاهرات، والإضرابات، والمقاطعة، والاحتجاج..... إلخ .

فهذه الحركات تمثل مرحلة جديدة من مراحل الصراع من أجل الديمقراطية، من خلال الإسهام في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية والقوة وأدوات الهيمنة، فهذه الحركات لا تريد منافسة السلطة الرسمية، ولا تعتمد على المنظمات الجماهيرية المعتادة (كالنقابات مثلا) لتوصيل مطالبها إلى السلطة، وتقع في موضع وسط بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الجماهيرية التقليدية، ومع ذلك تنشغل دوما بقضايا عامة تصب في نهاية المطاف في صالح الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وبالتالي فهي تقوم بدور الوسيط الاجتماعي لغرض تمثيل القاعدة الشعبية والقيام بمحاولة المساهمة في خلق الحراك الاجتماعي والسياسي، أي أنها تمارس السياسة على المستوى الشعبي القاعدي وتساهم

بدورها في تعبئة الجماهير مما يسهم في خلق الوعي الثقافي لديهم لتغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع وبالتالي عندما يكون التغيير يمس الطبقات الهشة في المجتمع ويكون من القاعدة الشعبية يمكننا الوصول إلى خلق التغيير الاجتماعي والسياسي والمساهمة في القضاء على كل أشكال التمييز و اللامساواة وتحقيق دولة القانون والعدالة

الهوامش:

[1]- **إبراهيم البيومي غانم**،(8 ماي 2004)،الحركات الاجتماعية :البنية وانفتاح المجال ،على موقع الانترنت : **http :Islamonline.net /arabic/mafaheem/2004/05/article01shtml**

[2]- **Charles tilly ;** (1994) , Social movements as historically spécific clusters of political performances ,"Berkeley journal of sociology38 , ,P.P12 .

[3]- **peneff jean**, (1981) , Les industriels algériens , (ED CNRS. ,Paris).

[4] -**Abed Elanceur Djabi ,** Le mythe, la génération et les Mouvements sociaux en Algérie : ou le père « niais » et le fils « habile », p. 43-44.

[5]- **عبد الناصر جابي،(1995)**، الجزائر تتحرك :دراسة سوسيو-سياسية للإضرابات العمالية في الجزائر"، (الجزائر: دار الحكمة،)، ص.25.

[6]- **عبد الناصر جابي** ،(1998)، المجتمع المدني في الجزائر،(المغرب ،دار توبقال)،ص. 16 .

[7]- **عبد الناصر جـــابي**،(2004)، الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الــجزائر: أو الأب "الفاشــل" والابن "القافــز" ، إنسانيات، ص ص . 43 –54 .

[8]- **عبد الناصر جابي**،(2001)، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الشعبية،(الجزائر: المعهد الوطني للعمل).ص. 44.

[9]- **المصنف وناس** ،(أوت 1999)،الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر :محاولة في قراءة أكتوبر 1988 في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1)،ص.246 .

[10]- **عبد الناصر جابي** ،(1998)، النظام السياسي الجزائري :المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال في وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي،(المغرب : دار توبقال ، ط.1)،ص.209 .